



الدار البيضاء، 20 نونبر 2017

بلاغ صحافي

العنف ضد النساء أية مساواة في النصوص القانونية المغربية؟

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء تنظم جمعية حقوق و عدالة Droits & Justice

ندوة تحت عنوان « من أجل ترسانة قانونية لترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين »، وذلك بتاريخ 24

نونبر 2017 بفندق سوفيتيل بالدار البيضاء على الساعة الثالثة زوالا.

تهدف هذه الندوة إلى تجميع كل من الفاعلين بالمؤسسات و الأكاديميات و المجتمع المدني الناشطة

بمجال محاربة العنف الموجه ضد النساء من أجل مناقشة التحديات التي تواجهها اعتماد إطار قانوني

وطني بغية رفع جميع أنواع العنف ضد النساء بالمغرب.

تنظم هذه الندوة في إطار مشروع « تعزيز نظام المساواة بين الجنسين في النظام القضائي

بالمغرب » بدعم مشترك من الإتحاد الأوروبي و السفارة النرويجية و السفارة السويسرية بالمغرب.

في إطار الدراسة الاستقصائية الوطنية التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

التي شملت النساء المتراوحة أعمارهن ما بين 18 سنة و 65 سنة يتبين أن من ثلثي العينة يمثلن 62.8%

تعرضن لعنف بدني، نفسي اقتصادي، جنسي. و أن 55% من ضمن النساء اللواتي أجريت معهن

المقابلة، صرحن أنهن تعرضن للعنف الزوجي و 13.5% صرحن بتعرضهن للعنف المنزلي، في حين

3% منهن فقط اللواتي بلغن عن العنف للجهات المختصة.

لذلك سوف يتم تسليط الضوء في هذا النقاش على الإنجازات التي حققتها المؤسسات المعنية،

الآفاق والحلول و التعديلات الضرورية إدخالها على المنظومة القانونية المغربية لحماية المرأة

من العنف.

أشغال هذه الندوة باللغة العربية مع توفير الترجمة للغة الفرنسية

الإتصال الصحفي :

مريم بلحوسين، منسقة المشروع - الهاتف : +212 655 390 098

b.meryem@droitetjustice.org